مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الخامس – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.5 , No.3)
July 2022

الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في استخدام صيغ التمويل الزراعي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية)

د. ايمان الحصادي / أستاذ الاقتصاد المساعد / جامعة درنة فرع القبة
أ. أصيل الشيخي / قسم التمويل / والمصارف الجامعة البريطانية الليبية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في استعمال صيغ التمويل الإسلامية المزارعة والمساقاة والمغارسة لتمويل ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي، من خلال الأبعاد التالية: الصعوبات التشريعية وشرعية، بشرية، تعثر السداد، واتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استمارات الاستبانة على عينة الدراسة بواسطة الباحثون مباشرة، النتيجة الرئيسية أظهرت وجود علاقة بين التغلب على الصعوبات لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وهي علاقة متوسطة نوعا ما وموجبة الاتجاه، وجود علاقة بين الصعوبات (البشرية) الصعوبات (الشرعية والتشريعية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وهي علاقة متوسطة وموجبة الاتجاه، بينما ولا توجد علاقة بين تعثر السداد لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي من خلال هذه الصيغ، وتوصلت أيضا الى وجود اثر للصعوبات التشريعية والشرعية .

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل المساقاة، المزارعة، المغارسة، المصارف الإسلامية، المشاريع القصيرة والمتوسطة.

1.1. المقدمة

أن عدم وجود مصارف إسلامية مستقلة في ليبيا أضعف دور نظام الصيرفة الاسلامية، حيث اعُتبرت الصيرفة الاسلامية كأحد الفروع التابعة لتلك المصارف، و لم تأخذ حيزا كافيا من الاهتمام من قبل الإدارات العليا بالمصارف، لذا يتوجب على مصرف ليبيا المركزي توجيه وتحفيز المصارف التقليدية على التحول الكلي إلى المصارف الإسلامية التي تعمل في الأساس وفقاً أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويجب الاستفادة من تجارب الدول الإقليمية الإسلامية الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، ومع ظهور المصارف التي تتعامل بأنشطة الصيرفة الإسلامية في ليبيا، ووجود رغبة من قبل الافراد في إقامة مشاريعهم الصغرى والمتوسطة حيث يعزف الكثير منهم عن التعامل بالقروض الربوية، لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملاءمة وفي متناول المشروعات لدعم القطاع الزراعي في المناطق الريفية، ومن أبرز هذه البدائل التمويل بالصيغ الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد، وحرص التمويل الإسلامي على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقة، ناهيك عن أن صيغ التمويل الإسلامي تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي، بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدية، وإن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية – وخاصة الدول العربية – لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتجسد أهمية هذه المشروعات بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول العربية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، وبالرغم من المحاولات الجادة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي في ليبيا من خلال تمويل المشاريع الزراعية من خلال المصرف الزراعي في السابق ألا أن اغلب هذه المشاريع لم تنجح لأسباب كثيرة، وبالتالي يظهر دور المصارف الإسلامية من خلال صيغ التمويل لإنجاح دور هذه المصارف لتنمية القطاع الزراعي في ليبيا.

1.2. مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة حول الإجابة على السؤال التالي:

هل توجد صعوبات شريعة وتشريعية، وبشرية، وتعثر سداد عند استخدام صيغ التمويل المغارسة والمساقاة والمزارعة تحد من قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية لدعم المشروعات المتوسطة والصغرى للقطاع الزراعي؟

1.3. فرضية الدراسة :تستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

الفرضية الأولى 1H: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات عند تطبيق صيغ التمويل تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1. 1-1H:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات تشريعية وشرعية عند تطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
2. 2-1H: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات بشرية عند تطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
3. 1-1H: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات تعثر السداد عند تطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)

الفرضية الثانية:H 2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصعوبات بشكل عام لتطبيق صيغ التمويل تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

1.4. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف الصعوبات التي تواجه المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية لإستخدام صيغ التمويل الإسلامي قيد الدراسة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي والتحقق من العلاقة والأثر، كما أن هناك عدة أهداف أخرى يتطلع الباحثون إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تتلخص فيما يلي:

- اختبار مدى الدور الذي يقوم به العنصر البشري في مجال الصيرفة الإسلامية في التأثير على قدرة المصارف على دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال استخدام صيغ التمويل المغارسة والمزارعة المساقاة.
- تقصي الدور الذي تلعبه الصعوبات الشرعية والتشريعية المنظمة لنشاط الصيرفة الإسلامية في التأثير على قدرة المصارف على دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال استخدام صيغ التمويل المغارسة والمزارعة المساقاة.
- تقييم دور تعثر السداد كأحد الصعوبات التي تؤثر على قدرة المصارف على دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال استخدام صيغ التمويل المغارسة والمزارعة المساقاة.

1.5. أهمية الدراسة:

للمصارف الإسلامية أهمية كبيرة ومتزايدة بصفتها جزءاً لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي، وبديلًا مناسباً له من حيث آلية التعامل مع قضايا التمويل والصيرفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك تلعب المشاريع المتوسطة والصغرى دور كبير في القطاع الزراعي من حيث توفير الخدمات والسلع الزراعية وتوفير فرص العمل، جاءت هذه الدراسة للتسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي المزارعة والمساقة والمغارسة كأدوات مهمة للتمويل في المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية، والتعرف على الصعوبات التي تحول دون استخدام هذه الصيغ لدعم المشروعات المتوسطة والصغرى للقطاع الزراعي.

1.6. منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف البحث سيتم إتباع المناهج التالية:

المنهج الوصفي: والذي من خلاله يتم وصف الظاهرة محل الدراسة من خلال الحصول على المعلومات من المصادر الثانوية، كالكتب والدوريات والمقالات وشبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، هذه الدراسات المكتبية لتغطية الإطار النظري، والمنهج التحليلي: وسيتم فيه الحصول على المعلومات من المصادر الأولية عن طريق الدراسة الميدانية من خلال الاستبانة، واستخدم الباحثون برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات من اجل التوصل إلى استنتاجات وتوصيات من شأنها أن تأتي من الدراسة.

1.7. حدود الدراسة :

- الحدود الزمنية للدراسة: تتمثل حدود الدراسة الزمنية سنة 2021م.
- الحدود المكانية للدراسة: تتمثل حدود الدراسة المكانية المصرف الإسلامي الليبي، ومصرف الوحدة الفرع الإسلامي، بالإضافة الى إدارة الصيرفة والتمويل الإسلامي بمصرف ليبيا المركزي.

1.8. الدراسات السابقة

1. دراسة فخر الدين الصهبي، (**2020**)، بعنوان: تجربة الصيرفة الإسلامية "الواقع والمعوقات"

(دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في ليبيا)، هدفت الدراسة لمعرفة المعوقات التي تواجه المصارف العاملة في ليبيا والتي حالت دون تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية ومدى قدرتها على التغلب على هذه المعوقات ووضع الباحث عدة معوقات وتوصلت الدراسة الى أن القوانين التشريعية والشرعية من أهم المتغيرات تأثيراً في تحول مصرف الجمهورية كتجربة اعتمدت على التحول الكلي، وتعتبر توافر الكوادر البشرية وقدرتها على التغلب على المعوقات الإدارية من أهم المتغيرات تأثيراً في التحول التدريجي كما في مصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، من خلال الفروع أو النوافذ الإسلامية، وهي بذلك تمثل

خطوة ناجحة في تحويل العديد من هذه النوافذ والفروع إلى مصارف إسلامية مستقبلاً، كما بينت الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حسب عمل إدارات المصارف في التغلب على المعوقات التي ترتبط بالمنتجات الإسلامية، وأظهرت وجود تباين في درجات التغلب على المعوقات بين المناطق الليبية قيد الدراسة، وكذلك بين مصرف الجمهورية كأول مصرف متحول وبين الفروع والنوافذ الإسلامية للمصارف الأخرى.

2. دراسة (أسامة العاني، □□□□) بعنوان: "تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي".

هدفت الدراسة الى التعرف على التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي الليبي، حيث تطرق الباحث الى التحديات الداخلية للمصارف، ركز على المبالغ المخصصة للتمويل، والمشتقات المالية السائدة، كما تطرقت الدراسة إلى آفاق تطوير العمل المصرفي، توصل الباحث في دراسته الى اهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وهي (الإطار القانوني والمؤسسي للمصارف) ويُعتبر تحدٍ على المستوى الداخلي للمصارف الإسلامية، و(العلاقة مع المصرف المركزي، العلاقة مع المدخرين، والعلاقة مع المؤسسات الصغيرة) وهو تحدٍ على مستوى المبالغ المخصصة للتمويل.

3. دراسة (ابوشنب،**2015**)، بعنوان: دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة – الأردن)، استهدف هذا البحث تقصّي دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ودعم مشروعاتها، وتوسيع انتشارها، وفي المملكة الأردنية الهاشمية على وجه الخصوص، واستعرض البحث في هذا المجال، الصيغ الأكثر انتشارا في التمويل الإسلامي . وتوصل البحث، استنادا إلى البيانات والمعطيات الخاصة بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومقابلتها بالبيانات الخاصة بالفقر والبطالة في الأردن، إلى أن عددا من صيغ التمويل الإسلامية تقدم حلولا فعّالة؛ لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، على وجه الخصوص.

4. دراسة (لجويفل، **2013**)، بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كان الهدف من هذه الدارسة التعرف على دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود دور فعال للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد أوصى الباحث بإنجاح المصارف الإسلامية لما لها من تأثير كبير في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

5. دراسة (شهرزاد،**2012**)، بعنوان: إشكاليات استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هدفت الدارسة الى لتعرف على مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع وتعيق نموها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على مصادرها الذاتية في تمويل رأسمالها وتلجأ إلى المصارف في حالات قليلة جدا بسبب شروط وعراقيل المصارف، حيث ترى المصارف أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرار صعب ومكلف ومحفوف بمخاطرة كبيرة، وقد أوصى الباحث بضرورة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مدعومة في مرحلة أولى من الدولة.

6. دارسة ناصر ومحسن (**2011**) بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية في الجزائر، هدفت الدراسة الى إظهار مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان النامية، مدى ثراء وتنوع صيغ التمويل الإسلامي، ومدى صلاحيتها للتطبيق ومدى ملاءمتها لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الإنشاء أو النشاط أو عند التوسع، وتوصل الباحثان إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية والسياسية، لما حققته من نجاح كبير بمساهمتها في مختلف المجالات، وتتمحور إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عنصرين: يتمثل الأول في وجود نظام مصرفي غير مرن ويعاني من سلبيات عديدة خاصة في البلدان النامية ولا يتماشى والتغيرات الجديدة للاقتصاد المفتوح، أما العنصر الثاني فيتمثل في غياب ثقافة السوق المالي واعتمادها على موارد مالية ضئيلة ، ايضاً توصلت الدراسة الى إن تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ إسلامية ومن خلال البنوك الإسلامية تعتبر حديثة نسبياً، كما أن هذه البنوك تخضع لرقابة البنك المركزي الذي يعمل أساساً من خلال نظم وقوانين وضعية ملائمة للبنوك التجارية التقليدية ، فإن ذلك يعتبر إحدى معوقات تمويل ا لبنوك الإسلامية لتلك المؤسسات.

2.1. التجربة الليبية وصيغ التمويل المقترحة

"البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال و المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة و كذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية و يحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع، (العصار الحلبي،،ص 117).

2.1.2 واقع تجربة المصارف الإسلامية في ليبيا

يعتبر النظام المصرفي الليبي حديث التجربة بالصيرفة الإسلامية، فقد وضع المصرف المركزي الليبي الإطار الاستراتيجي الهادف إلى تطوير القطاع المصرفي وتنويع الخدمات المصرفية والعمل على مواكبة المستجدات في مجال الخدمات المصرفية، وإيجاد نظام مصرفي يقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية ويلبي متطلبات الاقتصاد الوطني، وبالتالي إذن مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية خلال العام 2009م، البدء في تطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن طريق فتح فروع ونوافذ داخل المصارف التجارية سواء أكانت (العامة أو الخاصة) لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية [1]، ويتولى المصرف المركزي متابعة المصارف التجارية من خلال قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وعند صدور القانون رقم (46) لسنة 2012م المعدل للقانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية، منح هذا القانون مرونة أكثر للتحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال الأحكام التي قضى بها، وحرصاً من المشرع الليبي على أن تكون المصارف ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الليبية وسياسة المصرف المركزي، حيث حدد الأنشطة المسموح بممارستها والأنشطة المحظور ممارستها من قبل المصارف المرخص لها(الصهبي، 2020: ص87-88)، وشهدت ليبيا حركة دؤوبة نحو تمكين المصرفية الإسلامية في عدد من المصارف العاملة حتى العام 2020م، ولقد شرع المصرف المركزي في التوسع في إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية، حيث

[1] مصرف ليبيا المركزي، "التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي" ، □□□□م، □□.

بلغ عدد المصارف التي منحها مصرف ليبيا المركزي الإذن لتأسيس فروع أو نوافذ مصرفية إسلامية أو تحول فروع مصرفية قائمة إلى فروع مصرفية إسلامية عدد (11) مصارف تجارية عاملة وذلك حتى نهاية العام 2020م.

جدول (**2.1**): توزيع الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا(**2020**م).

التسلسل	المصرف	فروع إسلامية	نوافذ إسلامية	حجم القطاع المصرفي الإسلامي%
1	الجمهورية	15	147	51%
2	التجاري الوطني	2	67	22%
3	شمال أفريقيا	1	48	15%
4	الوحدة	2	6	3%
5	الصحارى	1	6	2%
6	المتحد للتجارة والاستثمار	1	10	4%
7	الواحة	2	-	%.06
8	النوران	1	-	03.%
9	الاجماع العربي	1	-	03. %
10	الإسلامي الليبي	5	-	1.5%
11	السرايا للتجارة والاستثمار	1	-	%.03
الإجمالي		**32**	**284**	**100%**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي إدارة الرقابة والنقد على المصارف، تقرير حول حجم عمليات التمويل الإسلامي، **2020**م.

2.2. أنواع أساليب صيغ التمويل الإسلامي

للتمويل الإسلامي أساليب وأشكال عديدة ومتنوعة تعدّ بدائلاً للتمويل الربوي ويمكن تطبيقها في مختلف الآجال (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل)، وذلك بتكييفها مع متطلبات العصر الحديث في أُطر ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهناك نوعان من الأساليب التمويلية سوف يتم تسليط الضوء عليها من خلال المفاهيم والمشروعية وباعتبارها من أكثر الأساليب استخداماً في المصارف الإسلامية

- هناك نوعان لأساليب صيغ التمويل الإسلامي وهما (الموسوعة الفقهية الكويتية 1987م):
- أسلوب صيغ المشاركات في الربح والخسارة.
- أسلوب صيغ البيوع او المعاوضات (صيغ الهامش المعلوم).

سيركز الباحثون في هذه الدراسة على أسلوب التمويل بالمشاركات تحديدا صيغ التمويل الزراعية وهي المساقاة والمزارعة والمغارسة.

1. أساليب صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركات

الشكل (**2،1**) يوضح اساليب صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركات

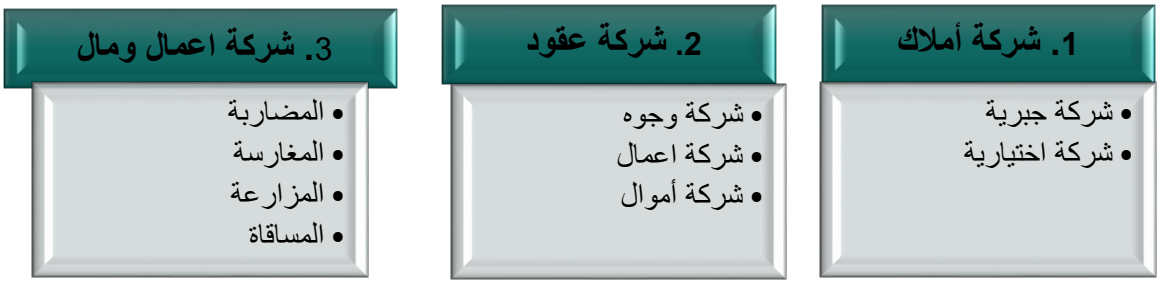

المصدر: اعداد الباحثون.

2. اساليب صيغ التمويل الإسلامي(البيوع)

الشكل (2،2) يوضح اساليب صيغ التمويل الإسلامي بالمعاوضات

المصدر: اعداد الباحثون

اولاً: صيغة شركة اعمال واموال الزراعية:

مفهوم المزارعة: هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور ومن قبل العامل، وتكون النسب معدلة حسب إسهام كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية (القيسي، 2010. ويمكن للمصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي إنشاء إدارة مختصة بزراعة الحقول من لا يستطيع زراعتها، نظير نسبة متفق عليها مما تخرجه الأرض من الزروع وذلك باستخدام صيغة المزارعة. ويمكنه في حالة امتلاكه لأرض زراعية أن يتفق مع المزارع على زراعتها (خولة، 2015).

ثانياً: المساقاة أو المعاملة: هي عبارة عن عقد هدفه إصلاح الشجر أو الثمر من ناحية التلقيح أو التنظيف أو الري أو الحراسة إلى غير ذلك ، ويكون هذا العقد بين مالك الزرع والعامل عليه وبالتالي يقوم المصرف بتشغيل أمواله لتحقيق الربح عن طريقها إضافة لمساعدته في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي والمزارع المعطلة وتشغيل أكبر قدر ممكن من العمالة ، ويختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الاستثمارية الجارية كالإصلاح والتنقية والتلقيح والسقي، بينما يسهم صاحب الأشجار بالاستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الابار وشق الترع حسب طبيعة إمكانياته (الصالحي ،2013).

ثالثاً: المغارسة أو المناصبة: وهي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية عبارة عن عملية غرس للأشجار في أراضي صالحة للزراعة لم يكن موجوداً فيها أشجار سابقا ويتم اقتسام ناتج هذا الغرس لاحقا ما بين صاحب الأرض والشخص القائم على عملية غرس الأشجار حسب عقد الاتفاق (صالحي،2013).

3.1. المشروعات المتوسطة والصغرى والصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية لتمويلها

القرار رقم (472) لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة) سابقا عرف المشروعات الصغرى بأنها المشروعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 1000.000 د. ل، ولا يزيد عدد العمال فيها عن 25 فرد، اما المشروعات المتوسطة فعرفها على انها المشروعات التي تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 1000.000 د. ل ولا تتجاوز قيمة 5000.0000 د. ل، أو يتجاوز عدد العاملين فيها 25 فرد.

3.1.1. أهمية المشروعات المتوسطة والصغرى في المجال الزراعي (بن ساسي، د.ت)

أهمية المشروعات المتوسطة والصغرى ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية في مجال الزراعة حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في تنمية هذا لقطاع وتعمل على زيادة الإنتاج، وبالتالي توفر الرخاء الاقتصادي وتبرز هذه الأهمية في تحقيق الأهداف الآتية:

1. توليد الدخول لأصحاب هذه المشروعات وتوفير فرص عمل لليد العاملة العاطلة وبالتالي تعمل على خفض معدلات البطالة والفقر .

2. إنتاج سلع تحقق الاكتفاء الذاتي وتغطي السوق المحلي وتخلص الدولة من استيراد المواد الغذائية، وتخلق فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي.

□. خلق فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات.

4. تكمن أهمية المشروعات بوجود روابط امامية وخلفية بالقطاعات الأخرى، فالمشروعات الصغرى مغذية ومكملة للصناعات الكبرى.

5. تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي حيث إن دخول البنوك الإسلامية في عقود المزارعة والمغارسة والمساقاة سيعمل على تأمين الاحتياجات الغذائية في ظل العجز المتزايد في تلبية هذه الاحتياجات اعتمادا على الإنتاج المحلي في معظم الدول الإسلامية، كما أن دخول المصارف الإسلامية في هذه العقود سيعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من الهجرة نحو المدن، بل وقد يشجع الهجرة العكسية (الوادي، وسمحان، 2007: 205).

3.2. الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية: تمكنت المصارف التي تمارس انشطة الصيرفة الإسلامية بالإضافة للمصارف الإسلامية من أن تثبت ركائزها في القطاع المصرفي وحققت الكثير من النجاحات، واستطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول على المستويين العربي الإسلامي والعالمي، لذا أقدمت العديد من الدول بإصدار التشريعات المناسبة لتحويل نظامها من نظام تقليدي إلى نظام مصرفي إسلامي، ولقد اجتازت العديد من المصارف التقليدية عند التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي الكثير من الصعوبات والمشاكل التي وقفت في طريق نشأتها وتحولها وتوسعها، إلا أنه لاتزال المصارف تواجه العديد من المعوقات تقف وتعرقل ممارسة اغلب أنشطة الصيرفة الإسلامية، سنقتصر بذكر الصعوبات التي شملتها هذه الدراسة وهي كالتالي:

3.2.1 الصعوبات التشريعية والشرعية التي تواجه المصارف الإسلامية

يقصد بها "كافة الإجراءات القانونية والشرعية التي من شأنها أن تمنع أو تعرقل تنفيذ أنشطة الصيرفة الإسلامية ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

أ. الصعوبات القانونية (الصهبي،2020، ص 130-131): المقصود بالمعوقات القانونية "كافة الإجراءات القانونية التي من شأنها أن تمنع أو تعرقل تنفيذ تنفيذ أنشطة الصيرفة الإسلامية وتنحصر أهم هذه المعوقات في التالي:

- عدم وجود قوانين تنظم أو تبين المتطلبات القانونية اللازمة لعملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي. في ليبيا أدت الى وجود تضارب بين سياسة مصرف ليبيا المركزي في اصدار الموافقة والجمعية العمومية في اتخاذها قرار التحول للصيرفة الإسلامية.

- اغلب المصارف العاملة في ليبيا تتميز بوجود شريك أجنبي وهذا الشريك قد يعمل على إعاقة العمل بنشاط الصيرفة الإسلامية، ويمكن ان يعمل على رفع دعاوي قضائية ضد المصرف في حالة عدم قبوله للتعامل بأنشطة الصيرفة الإسلامية واستخدام أساليب التمويل المختلفة، وهذا يتطلب من القائمين على إدارة هذه المصارف ان تعمل على تسوية الالتزامات القانونية السابقة مع الشريك الأجنبي قبل البدء في التجربة.

ب. الصعوبات الشرعية: المقصود بالمعوقات الشرعية كافة المعوقات الشرعية التي تقف عائق أمام ممارسة المصارف لأنشطة الصيرفة الإسلامية من خلال استخدام اساليب التمويل المختلفة، ومن ضمن هذه المعوقات (العطيات،2007، ص 78-79):

- الافتقار إلى الآراء الفقهية: تعاني معظم المصارف التي أقدمت على التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي والتي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية من الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، والتي يجب أن توضع في متناول صانعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أبرز الصعوبات التي قد تطرأ على عملية التحول، ظهور العديد من المسائل الفقهية التي تفتقر إلى أحكام شرعية واضحة، ومن أهم هذه المسائل (العطيات، 2007، ص:79):

- حُكم استمرار المصارف التي تعمل في أنشطة الصيرفة الاسلامية او التي يتوقع تحولها لمصارف اسلامية بممارسة المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بعد صدور قرار التحول لصارف إسلامية من قبل الجمعية العمومية للمصرف، وقبل صدور موافقة المصرف المركزي.
- حُكم مصادر اموال المصارف القائمة ناتجة عن أعمال سابقة مخالفة للشريعة الإسلامية.
- حُكم شراء أسهم المصرف التقليدي قبل وأثناء عملية التحول.

كما أن هناك الكثير من الصعوبات الشرعية التي قد تظهر من فترة لأخرى خلال عملية تطبيق المصرف لأنشطة الصيرفة سواء في المصارف التقليدية التي تمتلك نوافذ او فروع او تلك التي حاولت التحول والتي لا يمكن التعرف عليها إلا عند بداية التطبيق لخطة التحول، وبالتالي لا تكون هناك حلول شرعية تتناسب مع هذه الصعوبات، مما يؤدي إلى تأخر عملية التحول بعض الوقت او ممارسة أنشطة الصيرفة بالشكل القانوني والشرعي السليم.

- تعدد الآراء الفقهية: تعاني معظم المصارف على حدا سواء، التي أقدمت على التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي او المصارف التقليدية والتي مارست أنشطة الصيرفة خلال الفروع والنوافذ من تشعب وكثرة الآراء الفقهية حول نشاط تمويلي معين وأحياناً تصل إلى أن تتضارب الآراء في الرقابة الشرعية في إصدار فتوى على نشاط معين تكون تلك الفتوى مختلفة عن التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية لمصرف آخر، وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث مشكلة فكرية لدي المسؤولين عن إدارة المصارف والسبب يرجع في أن الفقهاء المكونين لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف يكون لديهم إطلاع واسع على الآراء الفقهية للمذاهب الإسلامية دون أن

تكون لديهم ولو نظرة بسيطة عن الحياة الاقتصادية الراهنة ولهذا فمن المستحب أن تضم هيئة الرقابة الشرعية في كل مصرف متخصصين في الشريعة وفقه المعاملات إلى جانب متخصصين في الاقتصاد(أبوغدة، 77:2002-78).

3.2.2. صعوبات وتحديات ترتبط بالكوادر البشرية: يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الرئيسية فكلما ارتفعت درجة تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المصارف كلما أدى ذلك إلى تحقيق أهداف المصارف بطريقة صحيحة، فالكادر البشري الكفؤ قادر على توجيه سياسة المصرف في تجميع الموارد المالية التي يحتاج إليها المصرف ومن ثم توظيفها لتحقيق الأرباح داخل المؤسسات والمصارف بصفة عامة (غربي،2008، ص 49)، وتتمثل المعوقات التي ترتبط بالكادر البشري في المصارف في التالي:

- عدم توفر الكوادر البشرية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، وقلة خبرتهم للعمل في الصيرفة الإسلامية.
- عدم الامام الكامل بفقه المعاملات المالية الإسلامية من ناحية وعدم فهم هذه الكوادر للمعايير الشرعية من ناحية اخرى، وتفتقد الكثير من المصارف إلى عدم كفاية وفعالية البرامج التدريبية التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في رفع كفاءة وأداء العاملين فيها.

3.2.3. صعوبات تعثر الديون، (مطلوب،2020): مشكلة تأخر المدينين الموسرين عن السداد وهي تعد من المشكلات الكبيرة التي تواجه المصارف الاسلامية، وان هذه المشكلة غير موجودة اصلا لدى المصارف التجارية التقليدية لأنه كلما تأخر المدين عن السداد فرضت الفوائد عليه وتزداد مع مرور الوقت، بينما في المصارف الاسلامية فان هذه المشكلة تعد عائق أمام حركة هذه المصارف لأن الشريعة الاسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال لقوله سبحانه وتعالى: "فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون ". فهنا يجد المدين الموسر المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه أن المصارف الاسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد، وعلى الرغم من أن المصارف الاسلامية تتخذ كل الاجراءات اللازمة لذلك الا أنه تبقى هناك جملة من الثغرات التي يستغلها المماطلون مما يؤثر على جملة الاستثمارات للمصارف الاسلامية.

3.3. تطبيقات المزارعة والمساقاة والمغارسة في المصارف الإسلامية لتمويل القطاع الزراعي:

صيغ التمويل الزراعية المتمثلة المزارعة والمساقاة والمغارسة صيغ تمويل لها أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف الإسلامية، وذلك لعلاقتها المباشرة مع أحد القطاعات الحيوية والمهمة في البلدان الإسلامية وليبيا من بينهم، وبالتالي هذه الصيغ تحتاج الى تفعيل حسب متطلبات وطبيعة الاقتصاد الليبي وكان لابد من توضيح صورها وضوابطها الشرعية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يمكن الاقتصاد الليبي من تحقيق المصلحة المرجوة منها .

3.3.1. تطبيقات المزارعة في البنوك الإسلامية: القيام بالتعاقد المصارف الإسلامية في إطار عقد المزارعة تقدم آليات العمل ومدخلات الزراعة من أسمدة وبذور، في حين يقِّدم المزارع الأرض والعمل أو يقدم العمل فقط، لان المزارعين يكونوا ملاك للأرض على أن تكون الأرض مشتركة (مجموعة من الباحثين،2002، ص111)، فهم يحتاجون عادة إلى التمويل اللازم لاقتناء مدخلات الزراعة وتجهيزاتها.

3.3.2. تطبيقات المغارسة في البنوك الإسلامية: اقر المالكية لهذه الصيغة بشروط معينة (الوادي، سمحان،2007: 205) في حين أن جمهور الفقهاء ذهب إلى عدم جواز هذه الصيغة، وذلك لكثرة الجهالة الناتجة عن انتظار الشجر والاشتراك في الأرض، يمكن

تطبيق صيغة المغارسة في البنوك الإسلامية عن طريق تمُلكِها للأرض الزراعية ومنحها لمن يقوم باستغلالها وفق شروط المغارسة، وهو ما سيمنحها امتياز الحصول على استثمار طويل الأجل وله عائداً سنوياً (شوادر،2007،ص:115) غير أن البنوك الإسلامية قد لا تقبل على هذا الأمر كونه يتطلب رؤوس أموال كبيرة من أجل تملك الأراضي الزراعية، ويتطلب كذلك تجميد هذه الأموال لسنوات عديدة قبل الحصول على عائد.

3.3.3. تطبيقات المساقاة في المصارف الإسلامية: يحتاج المزارعين إلى المياه لري الأشجار، وبالتالي يمكن أنْ ِتقيم البنوك الإسلامية مشروعات تتولى من خلالها نقل المياه إلى المزارعين أو توفيرها من باطن الأرض كحفر الآبار (الخضيري، 1999: 150) مقابل نسبة معلومة من الثمار.

4.1. المعالجة الإحصائية وطرق تحليل البيانات وعرض النتائج

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية التي تحد من قدرتها في استخدام صيغ التمويل، لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى الزراعية، وبعد التعرف على الإطار النظري وتضمن الجزء الأخير من هذه الدراسة طرق المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات لعينة الدراسة الرئيسية التي تم جمعها، وتم استخدام العديد من الطرق الإحصائية باستخدام برنامج SPSS، بالإضافة إلى مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

4.1.1. مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة ويتكون مجتمع الدراسة موظفي الفروع الإسلامية للمصارف العاملة الواقعة في نطاق مدينة بنغازي وهم موظفي المصرف الإسلامي الليبي بنغازي، وموظفي مصرف الوحدة الفرع الإسلامي بنغازي، وإدارة الصيرفة الإسلامية في مصرف ليبيا المركزي وكانت الفئات المستهدفة، مديري الفروع والإدارات، ورؤساء الأقسام، وكذلك الموظفين، حيث تكون مجتمع الدراسة من(51) موظف، المصرف الإسلامي الليبي(29) موظف، الوحدة الفرع الإسلامي(17) موظف، مصرف ليبيا المركزي(5) موظفين، تم تحديد حجم العينة ب (44) استبانة من خلال جدول كريجي مورجان (Krejie & Morgan، 1970)، المصرف الإسلامي الليبي (25)، الوحدة الفرع الإسلامي (15)، مصرف ليبيا المركزي إدارة الصيرفة (4)، وتم توزيع استمارات اعلى عينة الدراسة بواسطة الباحثون مباشرة، عدد (44) استمارة استبانة على موظفي المصارف، وتعذر الحصول على (3) استمارات، وقد تم استرجاع عدد من الاستمارات الموزعة بلغت (41) استمارة، منها عدد (35) قابلة للتحليل، وتم استبعاد عدد (6) استمارات لعدم ملاءمتها، وبالتالي تكون نسبة الاستجابة 79٪ وهذه النسبة يرى الباحثون أنها مقبولة بسبب أن الاستمارات وزعت على جميع أفراد العينة، وحيث توصف عينة الدراسة بأنها عينة عشوائية بسيطة.

4.1.2. متغيرات الدراسة

أ. المتغيرات المستقلة (الصعوبات التي تواجه المصارف): تم التعبير عنها ب (21) فقرة في الاستبانة موزعة على ثلاث محاور على النحو التالي: المحور الأول: الصعوبات الشرعية والتشريعية في المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية، والتي تم التعبير عنها في الفقرات (□-7)، المحور الثاني: صعوبات الكوادر البشرية في المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية، والتي تم التعبير عنها في

الفقرات (□-7)، المحور الثالث: صعوبات تعثر السداد في المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية، والتي تم التعبير عنها في الفقرات (□-7).

ب. المتغير التابع: قدرة المصارف على دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي والتي تعكس مدى نجاح المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال استخدام صيغ التمويل لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي، تم التعبير عنها ب (7) فقرات في الاستبانة.

وكنتيجة للاستخدام الشائع لمقياس Likert بين الباحثين، ولدقة النتائج التي تم الحصول عليها من خلال استخدامه، وخاصة في مثل هذه الدراسات، تم اختيار هذه المعلمة، تم صياغة عبارات المقياس بشكل إيجابي كما هو موضح في الجدول (4.1)

جدول خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند..□: توزيع الدرجات على بنود الفقرات الإيجابية للدراسة

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
التقدير	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
الدرجات	1	2	3	4	5

ولتحديد درجة الموافقة على جميع بنود المتغيرات المستقلة لـ"الصعوبات التي تواجه المصارف "، والتي تم تناولها بواسطة المحور الأول إلى المحور الثالث من نموذج الاستبانة، والمتغير التابع، الذي فقراته قدمته في المحور الرابع من نفس الاستبانة، حددنا المقياس التالي لقيم الوسط الحسابي (الوسط الموزون) اعتمادًا على مقياس ليكرت الخماسي، نظراً لأن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) هو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل البرنامج تعبر عن الأوزان (أوافق بشدة = □ ، أوافق = □ ، محايد = □ ، لا أوافق = □ ، لا أوافق بشدة = □) ، يتم حساب طول الفترة أولاً من خلال حساب النطاق (□ – □ = □) ، ثم قسمة (□) على عدد فئات المقياس (□) ، حيث يمثل □ عدد المسافات (□ إلى □ مسافة أولى ، □ إلى □ ثانية ، □ إلى □ مسافة ثالثة ، □ إلى □ مسافة رابعة). عند قسمة □ على □، يساوي طول الفترة □□.□، حددنا خمس فئات للقياس ويصبح التوزيع كما يظهر في الجدول 4.2. التالي.

جدول **خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند..**4: درجة الموافقة على جميع بنود نموذج الاستبانة

المتوسط الموزون (المرجح)	المستوى	درجة الموافقة
من 1.00 إلى 1.79	غير موافق بشدة	ضعيف جدًا
من 1.80 إلى2.59	غير موافق	ضعيف
من 2.60 إلى3.39	محايد	متوسط
من 3.40 إلى 4.19	موافق	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة	مرتفع جداً

4.1.3. صدق أداة الدراسة وثباتها

أ. الصدق المعنوي لمحتوى الاستبانة: تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية والمصارف الإسلامية؛ لما لهم من خبرة في هذا المجال، وطلب منهم إبداء الرأي حول محاور استمارة

الاستبانة وفقراتها (مؤشراتها)، وذلك سواء بالحذف /أو التعديل /أو الإضافة، وبناء على مقترحات المختصين وملاحظاتهم، فقد تم تعديل الاستبانة عدة مرات حتى ظهرت الاستمارة بصورتها النهائية التي وزعت فيما بعد على موظفي المصارف.

ب. ثبات محتوى الاستبانة: لقياس مدى ثبات الاستبانة استخدمت أسلوب ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) للتأكد من الثبات محاور الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات تم الحصول على معامل الصدق لمحاور الدراسة وفقراتها، كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (**4.3**) معامل الثبات والصدق

ت	المحاور	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
1	المحور الاول– شرعية وتشريعية	4	0.688	0.829
2	المحور الثاني – بشرية	7	0.651	0.806
3	المحور الثالث– سياسية	7	0.715	0.845
4	المحور الرابع– اتعثر سداد	7	0.743	0.861
5	المحور الخامس– قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى	7	0.715	0.845
	لكل المحاور	32	0.848	0.921

تعتمد هذه الطريقة على الاتساق في إجابات الأفراد على فقرات المقياس، وعندما يكون المقياس متجانسا فإن كل فقرة فيه تقيس العوامل العامة نفسها التي يقيسها المقياس، وتم حساب معاملات الثبات بهذه الطريقة، ويتضح من خلال الجدول (4.3) أعلاه أن معاملات الثبات بطريقة ألفا كرو نباخ كانت إيجابية بشكل عام لكل متغير.

4.2. التحليل الإحصائي

لتحليل أسئلة الدراسة تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بإجراء الاختبارات التالية:

4.2.1. التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية: تم بناء استمارة الاستبانة من خلال الإطار النظري لتدقيق الشرعي محل الدراسة، والمقسمة إلى مؤشرات، التي عدت فيما بعد فقرات لاستمارة البيانات الديموغرافية عن المشاركين في الدراسة، مثل المؤهل العلمي والنوع والعمر.

خبرات الموظفين: تم قياس هذا المتغير بإحدى إجابات متغير (خبرات الموظفين)، والجدول التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.

جدول (**4.4**) خبرات الموظفين لعينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة%

أقل من 5 سنوات	21	53.3
من 5 سنوات وأقل من 10	1	3.3
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	2	6.7
من سنة 15 وأقل من 20	7	23.3
من20 سنة فأكثر	4	13.3
المجموع	**35**	**100**

يتبين من الجدول (4.4) أن أغلبية العينة من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي، حيث إن 23.3٪ فأكثر تزيد خبراتهم عن 15 سنة، في حين أن 53.3٪ من العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات في القطاع المصرفي.

المؤهل العلمي: تم قياس هذا المتغير بإحدى إجابات متغير (المؤهل العلمي)، والجدول التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.

جدول (**4.5**) المؤهل العلمي لعينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة%
ماجستير	7	20.0
بكالوريوس	24	68.6
الثانوية العامة	2	5.7
دكتوراه	2	5.7
المجموع	**35**	**100.0**

يتبين من جدول (4.5) الجدول أن أغلبية العينة كانت ذوي درجة بكالوريوس بنسبة 68.6٪، في حين أن باقي العينة على مؤهلات أخرى.

التخصص العلمي: تم قياس هذا المتغير بإحدى إجابات متغير (التخصص العلمي)، والجدول التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.

جدول (**4.6**) التخصص العلمي لعينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة%
محاسبة	8	22.9
إدارة أعمال	11	31.4
تمويل ومصارف	7	20.0
اقتصاد	2	5.7
علوم مالية ومصرفية	1	2.9
قانون وشريعة	6	17.1
المجموع	35	100.0

يتضح من الجدول (4.6) أن أغلبية العينة كانت تخصصهم محاسبة بنسبة 22.9٪ و31.4٪ تخصص (إدارة الأعمال) وتخصص (تمويل ومصارف) بنسبة 20.0٪ وبينما تخصص (علوم مالية ومصرفية وقانون وشريعة) بنسبة 20٪ تقريبا.

4.2.2. التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول (4.7) جدول يوضح الإحصاء الوصفي لمتغير الصعوبات الشرعية والتشريعية

ت	المحور	المتوسط	الانحراف	الأهمية النسبية
1	لا توجد صعوبة امن قبل للتشريعات القانونية القائمة لاستخدام صيغ التمويل المغارسة والمزارعة والمساقاة لدعم القطاع الزراعي	3.1765	1.14072	6
2	تقوم هيئات الرقابة الشرعية في المصارف بدورها في العمل على توعية موظفي المصرف بأسس وخصائص التمويل المصرفي الإسلامي	3.1176	0.97746	7
3	لا يوجد تعارض القوانين مع احكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالصيغ ا المساقاة والمزارعة والمغارسة	3.5882	0.89163	2
4	وجود هيئة رقابية مركزية مستقلة في مصرف ليبيا المركزي بنغازي مهمتها رقابة ومتابعة الضوابط الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي	3.4412	1.05000	4
5	وجود بيئة تشريعية ملائمة تشجع على استعمال صيغ التمويل الإسلامية في المجال الزراعي	3.5000	1.21231	3
6	توجد أدلة شرعية كافية لدى المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية لإنجاز التعاملات المصرفية الإسلامية.	3.3824	1.15509	5
7	توجد في المصرف إدارة للمراجعة والتدقيق الشرعي تضمن سير جميع الإجراءات بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	3.7647	1.07475	1

جدول (4.8) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغير الصعوبات البشرية

ت	المحور	المتوسط	الانحراف	الأهمية النسبية
1	الكوادر البشرية قادرة على جذب العملاء واقناعهم بالصيغ الإسلامية	3.5429	1.09391	1
2	يقوم المصرف بإعادة تأهيل الموظفين وتدريبهم من خلال برامج التدريب بالخارج والداخل فيما يتعلق بأنشطة الصيرفة الإسلامية	3.1471	0.85749	6
3	ادراة المصرف قادرة على لإنهاء عمل الموظفين بالمصرف والذين تشكل عقيدتهم وقناعتهم عائقاً امام استيعاب فكرة العمل بصيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي	3.4706	0.86112	2
4	العنصر البشري متمثلا في مدراء المصارف لم يكونوا عائقاً رئيسي دون تطبيق صيغ التمويل الإسلامية المزارعة المغارسة والمساقاة	3.2059	1.03805	5
5	العنصر البشري قادر على استيعاب مفهوم الصيرفة الإسلامية وانشطتها وصيغ التمويل المختلفة	3.4118	1.03805	3
6	الالمام بفقه المعاملات الإسلامية من قبل العنصر البشري	3.3529	1.25245	4
7	الإدارة العليا مقتنعة تمام الاقتناع لطرح صيغ التمويل المختلفة والخاصة بالصيرفة الإسلامي	3.1471	0.85749	7

جدول (4.9) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغير صعوبات تعثر السداد

ت	المحور	المتوسط	الانحراف	الأهمية النسبية
1	ارتفاع نسبة المخاطرة في استعمال صيغ التمويل الزراعي منعت المصارف من التعامل بها	3.6176	0.81704	3
2	احجام المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية بسبب اعتماد القطاع الزراعي على طبيعة الظروف المناخية الغير مستقرة	3.5294	0.86112	4
3	ارتفاع درجة المخاطر الطبيعية والمصرفية التي تحيط بصيغ التمويل الزراعي الإسلامية؛ تؤكد من احتمالية تعثر السداد	3.5294	0.99195	5
4	المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد مما يزيد من تفاقم مشكلة التعثر	3.4118	0.92499	7
5	ترتفع مخاطر التمويل الزراعي أكثر لدى المصارف الإسلامية بسبب المخاطر الإضافية المرتبطة بصيغ التمويل الزراعي وتطبيقاتها ومحدداتها الشرعية	3.4412	0.99060	6
6	صيغ التمويل الزراعي (المزارعة، المساقاة، والمغارسة) تتعرض إلى مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر السوق، مما تتسبب في احجام المصارف عن التعامل بها	3.7353	1.05339	1
7	تأخر المدينين عن السداد يعد عائق امام اقبال هذه المصارف على صيغ التمويل الزراعي لان الشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على راس المال	3.6471	0.98110	2

جدول (**4.10**) يوضح الإحصاء الوصفي للمتغير التابع قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى من خلال صيغ التمويل

ت	المحور	المتوسط	الانحراف	الأهمية النسبية
1	يوجد فهم وتركيز من قبل المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية لمفهوم التمويل الاجتماعي الإسلامي لدعم المشروعات المتوسطة والصغرى للقطاع الزراعي	3.1471	1.07682	4
2	يوجد تركيز من المصارف على منح تمويل صيغ المشاركات لدعم التنمية في القطاع الزراعي	2.9706	1.08670	7
3	يوجد توظيف واستثمار لمعظم الودائع وحسابات الاستثمار في المصارف في اتجاه صيغ التمويل المزارعة والمغارسة والمساقاة.	3.1176	1.20012	6

4	يقوم المصرف في عقود المزارعة و المساقاة والمغارسة تشغيل أمواله لتحقيق الربح عن طريقها إضافة لمساعدته في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي والمزارع المعطلة وتشغيل اكبر قدر ممكن من العمالة.	3.1471	1.13170	3
5	يمكن للمصارف التغلب على الصعوبات التي تواجه صيغ التمويل الإسلامي من خلال تطوير قدرات العاملين في المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية لدعم قطاع الزراعة	3.7647	1.12973	1
6	يوجد مخصصات لمواجهة مخاطر التمويل الإسلامي لضمان الدعم للمشروعات ا لمتوسطة والصغيرة.	3.1471	1.01898	5
7	يوضح المصرف شروط صحة المزارعة والمساقاة والمزارعة وبيان نصيب كل طرف من اطراف العقد في صورة نسبة شائعة في اتجاه دعمه للتنمية في القطاع الزراعي	3.2059	1.14890	2

4.2.3. التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:

جدول (**4.11**): فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية

معامل الارتباط **Person**	**H1:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات لتطبيق صيغ التمويل تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي.
	H1-1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات (التشريعية والشرعية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
	H1-2: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين االصعوبات (البشرية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف لدعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
	H1-3: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات (اتعثر السداد) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف لدعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
تحليل الانحدار **Regression**	**H2:** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين الصعوبات لتطبيق صيغ التمويل تحد من قدرة المصارف لدعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي.
	H2-1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين الصعوبات (شرعية وتشريعية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف لدعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي.
	H2-2 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين الصعوبات (البشرية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف لدعم المشاريع المتناهية الصغر والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي.
	H2-3 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين صعوبات (تعثر السداد) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، تحد من قدرة المصارف لدعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي.

4.2.3.1. الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع

الفرضية الأولى: العلاقة بين الصعوبات لتطبيق صيغ التمويل وقدرة المصارف على دعم المشاريع المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي: سنقوم بتحليل الفرضيات التي قدمها الباحث أستخدم مقياس ارتباط بيرسون لقياس قوة ونوع العلاقة بين المتغير المستقل (الصعوبات لتطبيق صيغ التمويل)، والمتغير التابع (وقدرة المصارف على تمويل المشاريع المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي).

جدول (**4.12**) يوضح قياس الارتباط بين متغير الدراسة المستقل صعوبة التطبيق الدراسة والمتغير التابع

الصعوبات في تطبيق صيغ التمويل		
وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى للقطاع الزراعي	معامل الارتباط	0.455
	الدلالة الإحصائية	0.007
القرار	وجود علاقة طردية موجبة متوسطة	

يتضح من جدول (4.12) ان قيمة معامل إرتباط بيرسون بين الصعوبات لإستخدام صيغ التمويل الإسلامي وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى بلغ □□□.0 بدلالة احصائية □□□.□ عند مستوى معنوية □□.□=α وهذا يعنى رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين الصعوبات وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى وهي علاقة متوسطة نوعا ما وموجبة الإتجاه.

*جدول (**4.13**): يوضح قياس الإرتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة كلا على حده والمتغير التابع*

	الصعوبات البشرية	الصعوبات الشرعية والتشريعية	صعوبات تعثر السداد
وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى للقطاع الزراعي	.544	.550	0.191
مستوى الدلالة	.05	.05	.05
الدلالة الإحصائية	0.001	0.001	0.279
القرار	وجود علاقة طردية موجبة	وجود علاقة طردية موجبة	لا توجد علاقة معنوية

يوضح جدول (4.13) ان قيمة معامل ارتباط بيرسون للصعوبات الشرعية بلغ □□□.□ بدلالة احصائية 0.001عند مستوى معنوية □□.□=α ، الصعوبات البشرية بلغ □□□.□ بدلالة احصائية 0.001عند مستوى معنوية □□.□=α ، صعوبات تعثر السداد بلغ □□□.□ بدلالة احصائية □□□.□عند مستوى معنوية □□.□=α .

وهذا يعنى رفض فرضية الصفرية الأولى القائلة لا توجد علاقة بين الصعوبات الشرعية والتشريعية لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي المذكورة وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى للقطاع الزراعي وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين

الصعوبات (الشرعية والتشريعية) وقدرة المصارف على تمويل المشروعات المتوسطة والصغرى وهي علاقة متوسطة وموجبة الاتجاه، أي ان هذه الصعوبات تحد من قدرة المصارف على تمويل تلك المشروعات، رفض فرضية الصفرية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة الثانية القائلة بوجود علاقة بين الصعوبات (البشرية) وقدرة المصارف على تمويل المشروعات المتوسطة والصغرى وهي علاقة متوسطة وموجبة الاتجاه، واخيرا قبول فرضية الصفرية الثالثة القائلة لا توجد علاقة بين صعوبات تعثر السداد) وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

4.2.3.2. قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصعوبات (لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي، عند مستوى دلاله ($\alpha \leq .05$).

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام الإنحدار المتعدد وكانت النتائج كالاتي:

الجدولين (4.12) و (4.13) لتحليل الانحدار الخطى المتعدد لأثر الصعوبات البشرية، شرعية وتشريعية، وتعثر السداد على المتغير التابع قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى للقطاع الزراعي.

جدول (**4.14**) أثر الصعوبات لتطبيق صيغ التمويل الزراعي على المتغير التابع قدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغرى.

تحليل التباين						
مصادر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد
الانحدار	4	6.195	1.549	5.036	0.003	0 .410
الأخطاء	29	8.918	.308			
المجموع	33	15.112				

حيث اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذو دلالة معنوية للصعوبات شرعية وتشريعية– البشرية السياسية–تعثر السداد لإستخدام صيغ التمويل الإسلامي قيد الدراسة على المتغير التابع قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية على دعم المشروعات المتوسطة والصغرىحيث بلغت قيمة احصائي الاختبار آ (□□□.□) بمستوى دلالة إحصائية (0.05 0≤□□□□.)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط □□□ .□ مما يدل على وجود علاقة طردية قوية نوعا بين (الصعوبات) المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (قدرة المصارف على التمويل) اما قيمة معامل التحديد فقد بلغ □□□. □ وهذا يعنى ان □□ ٪ من التغيرات في المتغير التابع ناتج عن التغيرات في المتغيرات المستقلة.

جدول (**4.15**) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	الخطأ المعياري	المعاملات	الإختبار الإحصائي t	مستوى المعنوية
الثابت	0.720	1.404	1.950	.061
صعوبات بشرية	0.200	0.358	1.790	0.084
صعوبات تشريعية وشرعية	0.218	0.469	2.155	0.040
صعوبات تعثر السداد	0.202	-0.203	-1.008	0.322

يوضح الجدول (4.15) ايضا معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة حيث كان هناك أثر معنوي لمتغير واحد فقط وهو الصعوبات التشريعية والشرعية.

بالتالي يتم قبول الفرض العدم للفرضيات الفرعية الثانية والثالثة القائل لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصعوبات البشرية وتعثر السداد بشكل مستقل لتطبيق المصارف لصيغ التمويل تحد من قدرتها على دعم المشروعات المتوسطة والقصيرة، ورفض الفرضية الصفرية الأولى مما يعني قبول الفرض البديل القائل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصعوبات الشرعية والتشريعية لتطبيق المصارف قيد الدراسة لصيغ التمويل وهذه الصعوبات الشرعية والتشريعية تحد من قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية على دعم المشروعات.

4.3. مناقشة النتائج: اشارت النتائج السابقة الى التالي:

- وجود علاقة بين الصعوبات بشكل عام لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى وهي علاقة متوسطة نوعا ما وموجبة الاتجاه، بمعني وجود هذه الصعوبات تحد من قدرة المصارف على الدعم.
- وجود علاقة بين الصعوبات (الشرعية والتشريعية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرىوهي علاقة متوسطة وموجبة الاتجاه.
- وجود علاقة بين الصعوبات (البشرية) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغرىوهي علاقة متوسطة وموجبة الاتجاه، بمعني وجود هذه الصعوبات تقلل من قدرة المصارف على التمويل.
- لا توجد علاقة بين صعوبات (تعثر السداد) لتطبيق صيغ التمويل المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وقدرة المصارف على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وجود أثر ذو دلالة معنوية للصعوبات على المتغير التابع مدى قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية على دعم المشروعات المتوسطة والصغرى، اما قيمة معامل اثبتت ان □□ ٪ من التغيرات في المتغير التابع ناتج عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، اما البقية فترجع الى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة الحالية.

- وجود أثر ذو دلالة معنوية للصعوبات الشرعية وتشريعية على المتغير التابع مدى قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

نتائج عامة:

- توجد صعوبات شرعية وتشريعية، وبشرية تحد من قدرة المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية في استخدام صيغ التمويل المغارسة والمزارعة والمسقاة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للقطاع الزراعي، ولم يمثل تعثر السداد صعوبة للمصارف عند استخدام صيغ التمويل للدعم، وكذلك يوجد اثر فقط للصعوبات الشرعية والتشريعية، بالتالي هذه المصارف تحتاج لقاعدة شرعية وتشريعية حتى تصل المصارف العاملة في نشاط الصيرفة الإسلامية الى اهداف اجتماعية واقتصادية منها دعم المشاريع المختلفة سواء زراعية او صناعية.
- التمويل في المصارف الليبية التي تعمل في نشاط الصيرفة الإسلامية قائم على المشاريع قصيرة الآجل المتمثلة في (المرابحة للآمر بالشراء)، وعدم التوجه للمشاريع الأخرى وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي والتي تعود بالنفع على الدولة والمجتمع، وذلك من خلال استخدام الصيغ التمويلية المذكورة في هذا البحث.
- المصارف قيد الدراسة لا تمتلك العدد الكافي من الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية او فقه المعاملات او الشريعة الإسلامية.
- عدم تفعيل اغلب أساليب التمويل الإسلامي والتي ضمنها الصيغ المذكورة قيد الدراسة بسبب وجود الصعوبات المذكورة في هذه الدراسة.

التوصيات:

1. ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بدراسة علمية وعملية دقيقة بحيث تكون خطوة لتشريع قانون مستقل خاص بالمصارف الإسلامية يوضح وينظم استخدام صيغ التمويل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بدلاً عن القانون رقم (□□) لسنة □□□□ م.
2. ضرورة معالجة النقص في الكوادر البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات من خلال توظيف المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات.
3. العمل على تدريب الكادر البشري الموجود في المصارف وذلك بمنحهم برامج تدريبية من خلال خبراء في الداخل والاستعانة بذوي التخصص والكفاءة من خارج ليبيا.
4. العمل على توفير تشريعات وقوانين أو أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات المختلفة.
5. دعم الشباب على إقامة مشاريع من خلال صندوق (القرض الحسن) للدعم بتمويلات تتفق مع الشريعة الإسلامية وتوسيع مجالات الأنشطة لتشمل أكبر شريحة من خريجي الجامعات وتقديم الاستشارات الفنية لهم.
6. النظر بعين الاعتبار لإمكانية تأسيس مصرف اسلامي تكون مصادر أمواله جزء من أموال الزكاة والصدقات؛ بهدف تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

7. بحث ودراسة التجارب العربية والإسلامية والعالمية الناجحة في مجال التمويلات المختلفة، وتأطيرها إسلامياً بما يتوافق والظروف الليبية.

8. توحيد جهود مؤسسات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة العاملة في ليبيا، أو إيجاد مرجعية موحدة لها، في إطار منهجيات التمويل الإسلامي؛ توفيراً للوقت والجهد والكلفة، عند دراسة أحقية الحصول على التمويل، ودراسات الجدوى، والمخاطر، وغيرها من الصعوبات التي قد تعيق هذه المؤسسات في تمويلها للمشروعات.

9. الزراعة من القطاعات التنموية المهمة التي يجب التركيز عليها لتغطية السوق المحلي من المنتجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق توفير في العملة الصعبة والتي تهدر بسبب استيراد المنتجات الزراعية من الخارج.

المراجع:

1. القران الكريم.
2. ابوشنب، سامح عبد الكريم، (2015)، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة – الأردن)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (15).
3. أسامة العاني، (□□□□) "تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي" ، بحث منشور في مجلة البحوث العلمية والدراسات،ج□، على الانترنت.[.2021.9.11.]https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71148
4. أبوغدة، عبد الستار، (2002)، بحوث المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثاني، ط1، (شركة التوفيق مجموعة دله البركة)، ص 77-78.
5. الجويفل، محمود سلامة سليمان)2013.) دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم. رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
6. الاسرج، حسين عبد المطلب (2011) تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة https://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398 [□□.□□□□□□]:
7. الخضيري، محسن أحمد، (1999)، البنوك الإسلامية، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، ص: 1: 150.
8. الزحيلي، وهبة، أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية، دار المتكبي، دمشق، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
9. الشواربي عبد الحميد، (2002)، إدارة مخاطرة الائتمانية، منشأة المصارف، الإسكندرية، بدون طبعة.
10. الصهبي، فخرالدين، (2020)، تجربة الصيرفة الإسلامية "الواقع والمعوقات": (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في ليبيا)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، غير منشورة، جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، ص: 129-135.
11. العصار، رشاد والحلبي، رياض، (2000) النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، بدون طبعة.
12. الوادي محمود حسين سمحان حسين محمد، (2007)، المصارف الإسلامية؛ الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، ط1، ص: 205.

13. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بيع- *بَيِّنَة*، ط2، (الكويت: ذات السلاسل، 1407ه- 1987م)، ج7، 1.

14. العطيات، يزن خلف سالم،" تحويل المصارف التقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية: دراسة مدي إمكانية التطبيق في الأردن.

15. برجي، شهرزاد، (2012.) إشكاليات استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر.

16. بن ساسي، جمال (د.ت) دراسة العوامل المؤثرة على بيئة العمل الصناعي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة "حالة دراسية إحدى المشروعات بمدينة مصراته."

17. تقرير الحلقة العلمية لخبراء التنظيم في البنوك الإسلامية،" *مجلة البنوك الإسلامية*"، (يصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ع□، مارس□□□□م)، □.

18. جعفر، عبد القادر جعفر، "العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السارية" بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول،□□مايو-□يونيو □□□□م (دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، □□□□م):□□.

19. شوادر، حمزة، (2007)، "علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"؛ دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك 20 البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية، نقود وبنوك، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، غير منشورة، ص: 115.

20. عبد الحليم غربي، (2008)، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية، بين النظرية والتطبيق،" مجلة الباحث"، جامعة سطيف، ع8، ص:49.

21. عبد الحميد، عبد المطلب (2009.) اقتصاديات تمويل المشروعات الصغرى. مصر: الدار الجامعية.

22. عثمان، خلف، (2004)،" واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"؛ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، ص 11.

23. دوابة أشرف، (د.ت)، التمويل الاجتماعي الإسلامي، دار المدرس للنشر والتوزيع، ط1.

24. دهنية، مجدولين، (2017)،"استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة.

25. على أبوبكر نورالدين، أبو عزوم الالفي عبد الرحيم، يونس أمبية بوخطوه (2017)، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة / جامعة سبها، مارس 2017، مدينة مرزق.

26. مطلوب، مصطفى ناطق صالح، (بدون تاريخ)، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، https://www.arabnak.com/

27. ناصر سليمان ومحسن عواطف، (2011)، تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مقدم إلى الملتقى الدولي الاول لمعهد العموم الاقتصادية التجارية وعموم التسيير حول: "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، 23-24/ فبراير، غرداية، الجزائر.

28. نجيب، نعمة الله، (2001)، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة السعرية، دار الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، ص □□□.

29. مجموعة من الباحثين، (2002)، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، ص: 111.

30. مصرف ليبيا المركزي إدارة الرقابة والنقد على المصارف، 20،2016.

31. نادية أمين محمد، (2009)، تأهيل الكوادر البشرية للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، (دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، □□مايو- □يونيو، ص:16).